العدد(1474) السنة السادسة - الاثنين (6) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خلال لقائه الرئيس عباس

طالباني: الشعب العراقي يأمل أن يسهم في تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة

بغداد/ المدى

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني ان الشعب العراقي «يتمنى أن يكون له دوراً حقيقياً وتأريخياً للإسهام في تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف».

جاء ذلك لدى استقبال رئيس الجمهورية جلال طالباني رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والوفد المرافق له ،امس الاحد، في استقبال رسمي تخلله عزف النشيدين الوطنيين العراقي والفلسطيني، و فتش الرئيسان حرس الشرف.

واكد طالباني اثناء اللقاء، الذي حضره نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم احمد صالح و نائب رئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية و وزير الخارجية هوشيار زيباري وعدد من الوزراء وممثلي الكتل السياسية المتنوعة و اعضاء مجلس النواب و المسؤولين العراقيين الآخرين، عن سروره بهذه الزيارة، متمنيا ان تكون فاتحة خير على طريق تطوير العلاقات العراقية الفلسطينية في مختلف المجالات. كما بحث الرئيسان طالباني وعباس في اجتماع رسمي حضره نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، سبل تعميق العلاقات الثنائية و توسيعها، بالاضافة الى مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ورحب رئيس الجمهورية في تصريح صحفي مشترك بزيارة رئيس السلطة الفلسطينية والوفد المرافق له الى العراق و التي تأتي للاعراب عن المشاعر الأخوية الراسخة الجذور في التاريخ بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني و العراقي، مؤكدا ان «العراق إعتبر دوما قضية فلسطين قضيته الأولى»، و ان الشعب العراقي كان دوما، رغم تعاقب الحكومات المختلفة عليه و رغم تسلط الإرهاب و الدكتاتورية عليه، قلباً و قالباً مع الشعب الفلسطيني، مبينا ان الشعب العراقي «يتمنى أن يكون له دوراً حقيقياً وتأريخياً للإسهام في تحقيق الهدف الذي يناضل اليوم من أجله الشعب الفلسطيني وهو الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف»، مضيفا أن «العراق يقف موقفاً صلباً و ثابتاً في هذا المجال». واشار طالباني الى ان هذه الزيارة ستزيد الإهتمام و الإسناد لقضية شعب فلسطين، مضيفا ان هذه القضية «هي القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية».

من جانبه، أشار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الى ان هذه الزيارة «ربما جاءت متأخرة و لكنها حصلت هذه الأيام و تشرفنا بأننا الآن بين أهلنا وإخواننا و بضيافة الرئيس طالباني والأخوة نواب الرئيس والحكومة العراقية»، مضيفا «نحن لسنا غريبين عن بعضنا البعض فالعراق تأريخاً و حضارة و شعباً دائماً وقف و يقف الى جانب الشعب الفلسطيني»، مؤكدا ان «هناك بصمات كثيرة على الأرض الفلسطينية تشهد لهذا الشعب المقدام ولجيشه الباسل في القضية الفلسطينية»، مضيفا «نحن اليوم يشرفنا أن نكون هنا و تكون هذه الزيارة هي الزيارة الأولى و تتبعها زيارة و زيارات».

كما اعرب رئيس السلطة الفلسطينية عن امله بان يقوم الرئيس طالباني بزيارة الى فلسطين، مضيفا «نأمل في المستقبل القريب عندما تتعافى فلسطين و تحصل على الدولة الفلسطينية المستقلة أن يشرفنا رئيس الجمهورية جلال طالباني و الأخوة المسؤولين العراقيين». وابدى عباس سعادته بالتقدم العظيم الذي يشهده العراق في كل نواحي الحياة، سواء في الأمن أو في الوحدة الوطنية أو في الديمقراطية و غيرها، مؤكدا «إن هذا البلد بدأ يتقدم و بدأ يتعافى و قد خرج من عنق الزجاجة، هذا يهمنا و يهم جميع العرب و المسلمين».

و اشار رئيس السلطة الفلسطينية الى ان لقاءه مع الرئيس طالباني كان فرصة ليطلعه على هموم الشعب الفلسطيني و على القضايا التي يعيشها و ابرزها مسألة الوحدة الوطنية و الحوار الوطني الفلسطيني، مؤكدا ان الرئيس طالباني ابدى اهتماما بالغا بهذا الشأن، مشيرا الى ان الرئيس جلال طالباني «تساءل كثيراً عن ما يجري و ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق لإعادة اللحمة بين ابناء الشعب الفلسطيني»، مضيفا «نأمل أن تتم هذه الوحدة بأقرب فرصة ممكنة لأنه بدون وحدة لن يكون هناك أي تقدم في المسار السياسي الفلسطيني». كما اشار عباس الى ان لقاءه مع طالباني تناول القضايا الاخرى المتعلقة بالحكومة الإسرائيلية الجديدة، مؤكدا ان «موقفنا ثابت فيما يتعلق بالوضع السياسي حيث أننا نريد من هذه الحكومة أن تعترف برؤية الدولتين و أن توقف النشاطات الإستيطانية و أن تزيل كل العوائق في أراضي الضفة الغربية ليتاح لنا أن نستأنف الحوار من أجل الوصول الى حل سياسي مع هذه الحكومة». وعبر عباس عن امتنانه للحكومة العراقية على دعمها المعنوي والأدبي و الإقتصادي والمالي الذي تقدمه للشعب الفلسطيني، مشددا على ان «هذا شيء يذكره شعبنا و هو يقدم كل الإمتنان و التقدير للعراق رئيساً و حكومة و شعباً».

و اضاف عباس «نشكر الحكومة العراقية على إهتمامها بقضية أبنائنا الفلسطينيين المقيمين هنا، و الذين يعتبرهم فخامة الرئيس و الحكومة جزءاً من الشعب العراقي وجزءاً من إهتمام الحكومة العراقية وجزءاً من الأمن العراقي، لذلك نحن نعتبرهم بأيد أمينة ستحرص الحكومة العراقية عليهم حرصها على كل فرد من أفراد الشعب هنا». كما اشار الرئيس محمود عباس الى انه جرى تبادل لـلاراء في الكثير من القضايا السياسية، موضحا «نحن نعيش الآن في عالم صغير حيث أن هناك قضايا إقليمية و دولية لا بد أن تكون على مدار البحث خاصة الحديث عن مبادرة السلام العربية التي أطلقت عام ٢٠٠٢، مضيفا ان «العراق بطبيعة الحال موافق عليها و شرحنا ما هي الخطوات التي قمنا بها و الخطوات التي سنقوم بها من أجل تثبيتها و تطبيقها و العراق يؤيدنا في هذا». و في نهاية حديثه اعرب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عن امله «بأن يكون مستقبل العراق أفضل من الماضي وأن يتقدم و أن يكون مستقبل فلسطين أحسن من الحاضر والماضي و أن نحصل على إستقلالنا في إطار الأمة العربية و الإسلامية».

اكدوا ان المحكمة الاتحادية ستحسم مفهوم الاغلبية المطلقة

برلمانيون لـ(المدى): مكاسب سياسية وراء تأجيل انتخاب رئاسة النواب

بغداد/ غزوان عمران واحياء الموسوي

اكد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عامر ثامر ان موضوع اختيار رئيس مجلس النواب تم عرقلته من قبل بعض اعضاء البرلمان والكتل السياسية من اجل تحقيق مكاسب سياسية وتمرير مصالحهم على حساب تعطيل المجلس. فيما شدد نائب رئيس اللجنة القانونية النائب محسن سعدون على أن البرلمان ملزم بأن يختار رئيسا جديدا له في أجل لا يتعدى الأسبوع الأول للفصل التشريعي المقبل.

فيما تواصل المحكمة الاتحادية العليا النظر في قضية تحديد مفهوم الأغلبية المطلقة لانتخاب رئيس جديد للبرلمان وذلك بعدما رفع النائب إياد السامرائي دعوى ضد نائب رئيس البرلمان خالد العطية الذي قال إن السامرائي لم يحصل على الأصوات الكافية التي تؤهله لرئاسة مجلس النواب.

وقال ثامر في تصريح لـ(المدى) ان موضوعة اختيار رئيس لمجلس النواب مرهونة بالمحكمة الدستورية التي ستصدر قرارها الخاص بمرشح التوافق اياد السامرائي، ولفت الى ان اسلوب اعاقة او تعطيل اختيار رئيس مجلس النواب تم من قبل بعض الجهات التي لاتميل الى تقدم العملية السياسية واستمرارها في البلاد، اضافة الى اعتماد بعض الكتل اسلوب المساومة من اجل تحقيق مكاسب سياسية عطلت بمجملها المصادقة على مرشح التوافق لرئاسة مجلس النواب.

واشار الى ان هناك نقاشات جرت بشكل انفرادي من بعض الاعضاء والكتل من اجل الاتفاق على مرشح توافقي يحظى بقبول جميع اعضاء مجلس النواب لكن هذه العملية تصطدم بعملية التصويت التي ارجأت نتائجها انهاء هذا الملف. واستدرك ان بعض الكتل النيابية سعت لتغيير رئاسة البرلمان بشكل كامل انطلاقا من كونه لايلبي طموح المجلس في اداء مهام عمله، اضافة الى انه اخذ منحى تطغى عليه مطامع الكتل بعيدا عن مصلحة المواطن.

من جهته، افاد النائب عن جبهة التوافق هاشم الطائي ان تأجيل اختيار رئيس لمجلس النواب عرقل تشريع الكثير من القوانين الهامة على مستوى البلاد، مشيرا الى ان الاوضاع العامة لاختيار رئاسة البرلمان لو جرت بشكل دستوري وقانوني لكان الان منصب رئيس مجلس النواب من حق اياد السامرائي.

وقال الطائي في تصريح لـ (المدى) ان التعديلات الدستورية يفترض بها ان تتم وفق المادة ١٤٢ من الدستور العراقي وان تعدل المواد التي يجب ان تعدل باجماع عراقي ورؤيا قانونية ولكن هذا الامر لن يتم بغياب رئاسة البرلمان.

واوضح الطائي ان التعديلات الدستورية ستكون مشكلة في الايام القليلة القادمة وخاصة في مسألة صلاحية الاقاليم ومسألة الحكومة الاتحادية على اعتبار ان الحدود الدستورية مختلف حولها وان المحكمة الاتحادية التي من المفترض ان تحل هكذا اشكال بهذا الموقع القانوني والقضائي والدستوري حتى الان لايوجد هنالك قانون ينظم عملها وهي غير مؤهلة دستوريا باعتبارها لم تمر عبر مجلس النواب دستوريا لذلك فأن مسألة التعديلات الدستورية ستشوبها عراقيل كثيرة.

واضاف ان مقعد رئاسة مجلس النواب لايزال حتى الوقت الحاضر شاغرا ولو جرت الامور بشكل دستوري وقانوني لكان الان هذا المنصب من حق اياد السامرائي. مشيرا الى ان ضغوطات كثيرة جرت حول هذا الموضوع حرفت المسار الرئيسي لاختيار رئيس البرلمان عن طريقه ولدينا قوانين معلقة الى الان لم تر النور كقانون الخدمة المدنية وقانون النفط والغاز وقانون الاحزاب والمحكمة الاتحادية، اجلت الى حين اقرار المحكمة الدستورية احقية السامرائي لهذا المنصب.

وفي ذات السياق، تواصل المحكمة الاتحادية العليا النظر في قضية تحديد مفهوم الأغلبية المطلقة لانتخاب رئيس جديد للبرلمان وذلك بعدما رفع النائب إياد السامرائي دعوى ضد نائب رئيس البرلمان خالد العطية الذي قال إن السامرائي لم يحصل على الأصوات الكافية التي تؤهله لرئاسة مجلس النواب.

وفي هذا الشأن، قال المتحدث باسم المحكمة الاتحادية العليا عبد الستار البيرقدار وفق «راديو سوا» إن القضية ما زالت في مرحلة المرافعة، نافيا تحديد موعد للنطق بالحكم لحد الآن، ومشيرا إلى أن مثل هذه القضايا تأخذ وقتا طويلا قبل أن يتم البت فيها بشكل نهائي، ورفض البيرقدار التكهن بموعد الحكم أوماهيته.

من جهته، توقع نائب رئيس اللجنة القانونية النائب محسن سعدون أن تبت المحكمة الاتحادية العليا في هذه القضية في وقت قريب، موضحا بحسب «راديو سوا» أن الدستور العراقي ينص على أن يتم انتخاب رئيس مجلس النواب بالأغلبية فيما ينص قانون مجلس النواب على أن يتم انتخاب الرئيس بالأغبية المطلقة من أصوات النواب، وهذا الفرق البسيط، بحسب رأي النائب سعدون، تسبب في ظهور اختلاف شديد بين النواب حول تحديد مفهوم الأغلبية المطلقة

كما شدد النائب سعدون على أن البرلمان ملزم بأن يختار رئيسا جديدا له في أجل لا يتعدى الأسبوع الأول للفصل التشريعي المقبل. كما دعا سعدون إلى ضرورة انتظار واحترام القرار الذي ستتخذه المحكمة العليا الاتحادية في هذا الشأن.

مرشحو نينوى ينفون اجراء تحالفات الاستحواذ على المناصب الأساسية

الموصل/ المدى

في الوقت الذي نفت فيه بعض القوائم الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات في محافظة نينوى عقد تحالفات من شأنها حصر المقاعد الاساسية بمرشحيها، شككت باجرائها مباحثات رسمية مماثلة انطلاقا من كون هذه التحالفات لاتخدم مصالح مواطني المحافظة.

فيما اعلن في محافظة السماوة عن تشكيل لجنة تنسيق مع احزاب الشيوعي والأمة والفضيلة والتحالف الوطني الديمقراطي مهمتها متابعة نتائج انتخابات مجلس المحافظة والمقترحات الواجب اتخاذها لمعالجة الخلل الناتج عن ضياع الأصوات للكيانات غير الفائزة .

وفي الصعيد ذاته، أكد عضو مجلس محافظة نينوى المنتخب عن القائمة المدعومة من الاحزاب الكردية خسرو كوران عدم إجراء مباحثات رسمية مع قائمة الحدباء التي فازت بـ١٩ مقعدا من مجموع ٣٧ مقعدا في مجلس المحافظة.

وقال كوران بحسب «راديو سوا» إن قائمة نينوى المتآخية لم تجر أية مفاوضات مع قائمة الحدباء التي قال إنها ترغب في الاستحواذ على جميع المناصب المهمة في مجلس المحافظة الجديد. كما أعرب عن اعتقاده بأن هذا الأمر لن يخدم مصالح سكان المحافظة، مطالبا بضرورة التوافق حول المناصب لما فيه خير المحافظة

ودعا كوران إلى تعاون جميع القوائم الفائزة في انتخابات محافظة نينوى على خدمة مصالح المواطنين وعدم السعي إلى المناصب السياسية على حساب حل مشاكل العراقيين، كما أبدى كوران إستعداد قائمة نينوى المتآخية التي حصلت على ١٢ مقعدا للعمل مع قائمة الحدباء في مجلس المحافظة الجديد.

وطالب بإشراك ممثلي المكونات الاجتماعية الرئيسة في إدارة نينوى، مشددا على ضرورة عدم تهميش قائمة نينوى المتآخية بحكم موقعها السياسي داخل المحافظة وتمثيلها لشريحة واسعة من السكان.

وفي ذات السياق، أكد عضو مجلس محافظة نينوى المنتخب عن الحزب الإسلامي محمد شاكر الغنام أن توزيع المناصب في الحكومة المحلية ما يزال بانتظار اتفاق القوائم الفائزة في إنتخابات مجلس المحافظة.

ونفى الغنام حدوث أي مفاوضات بين الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات مجلس محافظة نينوى لحد الآن، مؤكدا أن المجلس لم ينعقد رسميا كي يتم التفاوض حول تشكيل المجلس الجديد.

وشكك الغنام بوجود أية نية لدى القوائم الفائزة في انتخابات مجلس محافظة نينوى لاستبعاد أحد الأطراف عن إدارة المحافظة، مشددا على ضرورة العمل على حل المشاكل العديدة التي تعاني منها المحافظة ومنها المشكلة الأمنية ومشكلة إنعدام الخدمات.

وعن احتمال حصول الحزب الإسلامي على أحد المناصب المهمة في الحكومة المحلية في المحافظة، قال الغنام إن ذلك يرجع إلى اتفاق الكتل السياسية حول هذا الأمر، مشددا على أن أي اتفاق لم يحصل بعد في هذا الشأن. كما أيد الغنام منح منصب محافظ نينوى لرئيس قائمة الحدباء أثيل النجيفي بحكم فوزه بأغلبية الأصوات بمحافظة نينوى خلال الانتخابات المحلية التي جرت نهاية شهر كانون الثاني الماضي.

الى ذلك، اعلن ممثل حزب الولاء الأسلامي فاهم الزيادي عن تشكيل لجنة تنسيق مع احزاب الشيوعي والأمة والفضيلة والتحالف الوطني الديمقراطي مهمتها متابعة نتائج انتخابات مجلس المحافظة والمقترحات الواجب اتخاذها لمعالجة الخلل بسبب ضياع الأصوات للكيانات غير الفائزة .

واضاف ان هذه اللجنة تشكلت اثر انتهاء الأنتخابات التي جرت في نهاية شهر كانون الثاني. فيما اشار سكرتير الحزب الشيوعي جاسم شراد في المثنى ان ٦٠ ٪ من الأصوات ذهبت هباء ونأمل معالجة هذا الخلل. ودعا خلال كلمته الى وتحقيق حاجات الناس وضرورة معالجة نقص الخدمات.

كما قال نائب سكرتير اتحاد الطلبة في الحزب ياسر البحار خلال كلمته ان مجالس المحافظات يجب ان تعمل من اجل تحسين الاوضاع العامة التي عانى منها شعبنا الأبي وبالذات ابان النظام الدكتاتوري المقبور الذي سعى وبأبشع الوسائل لأسكات هذا الصوت الذي طالما ناضل من اجل الحرية والديمقراطية.

بتهم الاعتداء وقتل فتاة .. جندي اميركي سابق يواجه عقوبة الموت

بغداد/ المدى

يبدأ اليوم الاثنين في شيكاغو اختيار هيئة محلفين تمهيدا لمحاكمة جندي اميركي اقتحم مع اربعة آخرين تحت جنح الظلام وفي خضم الحرب، منزلا عراقيا واغتصبوا فتاة صغيرة وقتلوا عائلتها واضرموا النار في المنزل لاخفاء جريمتهم.

ويواجه الجندي ستيفن غرين الذي يعتقد انه قاد المجموعة وطرد من الجيش قبل انكشاف الجريمة لانه يعاني من «اضطرابات في الشخصية»، عقوبة الاعدام في محاكمة من المقرر ان تبدأ باختيار هيئة المحلفين الاثنين. وصدر حكم على اربعة جنود في الواقعة الفظيعة التي جرت في اذار ٢٠٠٦، وتكشفت تفاصيلها المريعة خلال محاكمات الجنود الاربعة.

وتكشف ملابسات القضية بحسب وكالة الانباء الفرنسية ان خطة اغتصاب الفتاة قد تمت تحت تأثير احتسائهم لمشروبات كحولية في نقطة تفتيش في منطقة المحمودية.

وقال الجندي غرين لاصدقائه انه اراد «ان يذهب الى منزل وقتل بعض العراقيين». وارتدى الجنود الملابس والاقنعة السوداء لكي يبدوا مثل المسلحين، وتوجهوا الى منزل فتاة لايتعدى عمرها ١٤ عاما كانوا رأوها تسير في القرية. كما قال جندي اخر هو بول كورتيز، تلقى كذلك حكما بالسجن المؤبد، ان الجنود قرروا ان الفتاة ستكون هدفا سهلا لهم حيث «سيمارسون الجنس مع انثى عراقية» لان والدها كان الرجل الوحيد في المنزل. وشهد كورتيز امام المحكمة انه اغتصب عبير قاسم حمزة الجنابي فيما كان باركر يثبت الفتاة التي كانت تبكي. وتناوب الجنديان على اغتصاب الفتاة ثم سمعا اربعة او خمسة عيارات نارية من غرفة النوم حيث اقتاد غرين والد الفتاة وامها وشقيقتها البالغة ست سنوات.

واطلق غرين النار على الفتاة عندما انتهى من اغتصابها واشعل الجنود النار في المنزل عن طريق اضرام النار في ملاءة بعد اغراقها بالكاز غطوا فيها جثة الفتاة العارية، حسب ما شهد الجنود الآخرون.

وعاد الجنود الى نقطة التفتيش التي كانوا يحرسونها على بعد نحو ٢٠٠ متر وجلسوا يشوون جوانح الدجاج. وتكشفت الواقعة بعد اشهر قليلة عندما تحدث مستشارو علاج الضغط النفسي مع السرية بعد حادث خطف فيه جنديان من نقطة التفتيش وقتلا بشكل وحشي بعد ذلك.

وقال دارين وولف احد محامي غرين الذين عينتهم المحكمة «ستكون هذه قضية صعبة .. ولا يوجد اي عرض على الطاولة الان ولذلك علينا ان نمضي في محاولتنا لانقاذ حياة هذا الشاب». واضاف وولف عبر الهاتف ان «الدفاع الذي سنقدمه يستند الى ان هناك تفاصيل اخرى في هذه القضية غير تلك التي ادلى بها الجنود المدانون الاخرون». ويواجه غرين ١٧ تهمة جنائية اخرى من بينها الاغتصاب والجريمة وعرقلة العدالة. وتنظر قضيته امام محكمة مدنية لانه طرد من الجيش قبل ظهور التهم ضده.

والقى رجال مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي اي) القبض على غرين بينما كان في منزل جدته في كارولاينا الشمالية. وحينها قال لرجال الاف بي اي «ربما تعتقدون انني وحش .. جورج بوش وديك تشيني هما اللذان يجب ان يعتقلا». ولم يتمكن محامو غرين من تحويل القضية لمحكمة عسكرية التي كان من الممكن ان تتفهم هيئة المحلفين فيها الوضع في العراق. كما تخلوا عن خطتهم الدفاع عنه بناء على انه مختل عقليا. وفيما لم يعلق وولف على حالة غرين العقلية، قال ان الجيش «يتحمل جزءا ضخما من المسؤولية» عن ما جرى. مشيرا الى ان «ما حدث لم ينبع من فراغ».

وتلقى الجندي جيسي سبيلمان كذلك حكما بالسجن المؤبد بتهمة اغتصاب عبير الجنابي والمشاركة في جرائم قتل، بينما تلقى الجندي بريان هاورد حكما بالسجن لمدة ٢٧ شهرا لقيامه بالحراسة اثناء الواقعة. وطبقا للاحكام العسكرية يمكن لسبيلمان وباركر وكوريتز التقدم بطلب عفو بعد عشر سنوات.